

ثالثاً - قرار اتخذ بناءً على تقرير اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الثامنة عشرة

أولاً - تقييم الثمانينات

٥ - كان التقدم الذي أحرز في عقد الثمانينات في البلدان المتقدمة النمو وفي البلدان النامية غير متكافئ. وتميز العقد بفجوة متزايدة الاتساع بين هاتين المجموعتين من البلدان، كما اتسم بالبطء النسبي في النمو وضخامة أوجه الاختلال المالي والتجاري على الصعيد العالمي. فقد نجحت إلى حد بعيد البلدان المتقدمة النمو ذات الوجهة السوقية في السيطرة على التضخم وفي المحافظة على نمو مطرد وإن كان متواضعاً. إلا أن بلداناً كثيرة، لاسيما البلدان النامية، واجهت صعوبات خطيرة في محاولتها التكيف مع التغيرات الهيكلية، والاستفادة من النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية، وتعزيز رفاه مواطنيها.

٦ - أما أوجه الاختلال الخارجية والمالية في بعض البلدان التي لاقتصاداتها أكبر تأثير على الاقتصاد العالمي فقد ساهمت في عدم الاستقرار التقدي على الصعيد الدولي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة. وفي أواخر الثمانينات بدأت تقل أوجه الاختلال هذه، ولكنها لاتزال كبيرة رغم ذلك.

٧ - وبالنسبة لكثير من البلدان النامية، تُعتبر الثمانينات عقداً خسرت فيه التنمية. إذ تدهورت أحوال المعيشة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أجزاء من آسيا، وتآكلت الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، مما أضر بالاستقرار وابتهاالات النمو والتنمية. إلا أن عدداً آخر من البلدان النامية تمكن من إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي.

٨ - وضعف كثيراً موقف البلدان النامية في التجارة والمالية على الصعيد الدولي، مما زاد في اتساع الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وظهرت المديونية الخارجية كعامل رئيسي في الركود الاقتصادي في البلدان النامية. وضعت على نحو خطير قدرتها على خدمة الديون بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور معدلات التبادل التجاري. وساهمت هذه المشكلة في هبوط الاستثمار ووقف التدفقات المالية الجديدة. أما اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الهبوط في الأجل الطويل فقد ترك آثاراً مدمرة في البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية.

٩ - ونتيجة لذلك، حدث تحويل صافي هائل للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو، مما أدى إلى حرمان البلدان النامية من موارد تمس الحاجة إليها لأغراض التنمية. وزاد هذا من صعوبة عملية التكيف وعقد مهام مواجهة آثارها الاجتماعية والحصول على الدعم السياسي اللازم للإصلاح.

١٠ - ولم تشارك بلدان أوروبا الشرقية على نحو مناسب في النظام الاقتصادي العالمي. إذ زادت حاجتها إلى الإصلاح والتحول الشاملين. وفي أواخر الثمانينات، بدأت تحدث في هذه البلدان تغيرات سياسية واقتصادية أساسية. فهي تواجه مشاكل في التكيف مع التغيرات العلمية والتكنولوجية والهيكلية الجارية في الاقتصاد العالمي.

١١ - وفيما يتغير العالم حولنا، يجب أن تكون استجابتنا لهذا التغير إيجابية. فقد شهدت الثمانينات بداية عملية إعادة نظر أساسية بغية تحقيق

د إ - ٣/١٨ - الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة

تعتمد الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، المرفق بهذا القرار.

الجلسة العامة ١١

١ أيار/مايو ١٩٩٠

المرفق

إعلان متعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

نعلن رسمياً التزامنا القوي بالتوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن التعجيل بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل نمو الاقتصاد العالمي نمواً مطرداً، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية بغية إعمال الحق الأساسي لجميع البشر في حياة خالية من الجوع والفقر والمجهل والمرض والخوف، وفي سبيل ذلك نعتد هذا الإعلان.

١ - إن هذا هو وقت إحداث تحول إيجابي في العلاقات الدولية. فسوف يؤدي انخفاض حدة التوترات السياسية الدولية، والتكامل المتزايد في الاقتصاد العالمي، والتحرك الواسع في اتجاه الإصلاح الاقتصادي والسياسي إلى تهيئة فرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي على أساس ضرورة إتاحة الفرص العادلة والمتكافئة لجميع الشعوب لتمكينها من تطوير جميع إمكاناتها.

٢ - ونؤكد بقوة ضرورة تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية والقيام معاً بمعالجة مشكلتي الفقر المدقع والجوع اللتين لايزال يعاني منها عدد هائل من الناس في العالم. وتقع على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية تقديم الدعم القوي للجهود التي تبذلها البلدان النامية في سبيل حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة من خلال إيجاد بيئة اقتصادية دولية مواتية.

٣ - وعلى البلدان النامية، في عالم يتزايد ترابطاً، أن تقوم بدور هام في نمو واتساع الاقتصاد العالمي لأغراض التقدم والازدهار لجميع الشعوب.

٤ - وكل دولة مسؤولة عن سياساتها الاقتصادية المتعلقة بالتنمية، وفقاً لhaltها وظروفها الخاصة بها، وعن حياة ورفاه جميع مواطنيها. ولا بد أن تأخذ السياسات الوطنية تماماً في الاعتبار التزامات جميع البلدان في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي.

ثالثاً - الالتزامات والسياسات المتعلقة بالتعاون الإنمائي الدولي

٢١ - سيتطلب تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية جهداً متضافراً ومكرساً من قِبَل جميع البلدان . ويجب اغتنام الفرصة المتاحة حالياً للعودة إلى اتباع نهج طويل الأجل للتنمية وتجاوز التكيف القصير الأجل . ويسعى أعضاء الأمم المتحدة لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لعكس الاتجاهات غير المواتية المتبعة في الثمانينات ومواجهة تحديات التسعينات والانتقال إلى عقد أكثر إنتاجاً . وينبغي لتلك التدابير أن تأخذ بعين الاعتبار مسؤولية كل بلد عن تنميته الذاتية كما ينبغي أن تكون متفقة مع قدرته ومدى تأثيره على الاقتصاد الدولي .

٢٢ - وللبلدان الصناعية الرئيسية أثر عميق على النمو الاقتصادي العالمي وعلى البيئة الاقتصادية الدولية . وينبغي لتلك البلدان أن تواصل جهودها لتعزيز النمو المطرد وتضييق نطاق الاختلالات على نحو يمكن أن يعود بالنفع على البلدان الأخرى . وينبغي لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي أن تأخذ في الاعتبار التام مصالح واهتمامات جميع البلدان لاسيما البلدان النامية . وينبغي بذل الجهود لتعزيز فعالية الرقابة المتعددة الأطراف الرامية إلى تصحيح الاختلالات الخارجية والمالية القائمة ، وتعزيز النمو غير التضخمي القابل للإدامة ، وتخفيض أسعار الفائدة الحقيقية ، وجعل أسعار الصرف أكثر استقراراً والوصول إلى الأسواق أسهل مثلاً .

٢٣ - وينبغي للبلدان النامية ، وفقاً لتشريعاتها وأهدافها الإنمائية وأولوياتها الوطنية ، أن تواصل العمل من أجل استمرار سيطرتها على الاتجاهات التضخمية وتشجيع الإيداع المحلي ، وتهيئة ظروف مواتية للاستثمار المحلي والأجنبي ، وتحديث اقتصاداتها ، وزيادة قدرتها التنافسية الدولية .

٢٤ - وينبغي رغم ذلك أن تتمثل الأهداف النهائية للسياسات الاقتصادية في تحسين الظروف الإنسانية وزيادة مساهمة جميع الأشخاص في التنمية . فالاستغلال الكامل للموارد البشرية والاعتراف بحقوق الإنسان يحفزان الإنتاجية وروح الابتكار والمبادرة .

٢٥ - ويجب أن تكون تلبية الاحتياجات وزيادة طاقات جميع أفراد المجتمع إلى أقصى حد أحد الأهداف الرئيسية . وإن وضع سياسات للصحة والتغذية والإسكان والسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية هي السبيل إلى تحسين رفاه الفرد والتنمية الناجحة . ويعتبر التعليم والتدريب اللذان يجب إتاحتها للجميع ، أمرين أساسيين لتحسين نوعية الموارد البشرية ومواصلة النمو الاقتصادي . وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة لوقف التعاطم الحالي للفقر المطلق والجوع . ومن الضروري عكس اتجاه التدهور الحالي لهذا الوضع الخطير .

٢٦ - وينبغي مواصلة إيلاء اهتمام عاجل لإيجاد حل دائم وشامل لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية المدينة ، كما ينبغي مواصلة معالجة مشاكل خدمة الديون الخطيرة التي يعاني منها بعض البلدان الأخرى بهدف إيجاد حل مبكر لها . وينبغي أن تنفذ على نطاق واسع المبادرات والتدابير المتخذة مؤخراً من أجل تخفيض الديون وخدمة الديون أو إعفاء البلدان النامية من الديون . وينبغي أن تهدف تدابير الإعفاء إلى استئناف النمو والتنمية النشطتين في تلك البلدان كما ينبغي أن تشمل جميع أنواع الديون الثنائية للبلدان النامية المدينة . وينبغي إيلاء اعتبار جدي لمواصلة العمل من أجل إيجاد حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة تتعلق بخدمة

التنمية الاقتصادية . وأخذ يبرز تدريجياً تلاق في الآراء بشأن رسم السياسة الاقتصادية ، بما في ذلك ضرورة اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي ، وتعزيز التنافس . ولذا يجب أن تكون المرونة والإبداع والابتكار والانفتاح جزءاً لا يتجزأ من نظمنا الاقتصادية .

ثانياً - التحديات والفرص في التسعينات

١٢ - إن التحدي الأهم في التسعينات هو تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في البلدان النامية ، مما يقتضي استمرار نمو الاقتصاد العالمي وتهيئة ظروف خارجية مواتية . وينبغي معالجة هذا التحدي الرئيسي في سياق الترابط والتكامل المتزايدين في الاقتصاد العالمي .

١٣ - وسيكون من العناصر الأساسية وقف التهميش المتزايد لأقل البلدان نمواً وإعادة تنشيط نموها وتنميتها عن طريق اتخاذ إجراءات وطنية شاملة وتدابير دعم دولية .

١٤ - وإيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل الديون الدولية ، وتلبية الاحتياجات المتزايدة لتمويل التنمية ، وإنشاء نظام تجاري مفتوح ومنصف ، وتيسير تنوع وتحديث اقتصادات البلدان النامية ، ولاسيما البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية ، هي شروط لتنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية في التسعينات تتطلب بذل جهود متضافرة ومستمرة .

١٥ - وهناك حاجة ماسة إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية لضمان نجاح السياسات الوطنية . وتستطيع البلدان حينذاك أن تستفيد من أوجه التقدم الرئيسية في العلم والتكنولوجيا ومن جعل الأسواق عالمية مما يعزز رأساها البشري ويؤدي إلى تحديث اقتصاداتها .

١٦ - وينبغي أن تكون التنمية الاقتصادية سليمة وقابلة للإدامة من الناحية البيئية . فتدهور البيئة يعتبر مصدراً للقلق الشديد في جميع البلدان . والمشاكل البيئية المتزايدة ، مثل التلوث والتصحر وإزالة الأحراج وتغير المناخ ، تثير بصورة متزايدة تهديدات خطيرة لنمو الاقتصاد العالمي مستقبلاً .

١٧ - وينبغي للبلدان أن تكيف سياساتها الوطنية على نحو يسهل التبادل المفتوح والاستجابات المرنة للاقتصاد العالمي المتغير . وللسياسات الوطنية الفعالة دور حاسم تقوم به في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد وغير التضخمي في جميع البلدان . وينبغي لهذه السياسات أن تدعم الاستثمار وتوزيع الموارد وتعتبها بكفاءة لتحقيق النمو الدائم .

١٨ - ولايزال القضاء على الفقر والجوع ، وتوزيع الدخل بمزيد من الإنصاف ، وتنمية الموارد البشرية من التحديات الرئيسية في كل مكان . ويقتضي التقدم الاقتصادي والاجتماعي أن يكون النمو قائماً على قاعدة واسعة وأن يتيح للجميع ، النساء والرجال على السواء ، فرصاً متكافئة للمشاركة التامة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

١٩ - وهناك حاجة إلى إدماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي وفي النظام الاقتصادي الدولي . ويُرجح أن يولد ذلك حوافز إيجابية للتجارة والتنمية العالميين .

٢٠ - وسوف يتعين الاضطلاع بتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية في سياق هذه الفرص والتحديات . وسوف تكون جهودنا الجماعية ضرورية لضمان أن يؤدي الواقع المتغير بسرعة إلى تحول إيجابي في صالح التنمية الاقتصادية لجميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية .

أن تؤدي جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى نتائج متوازنة، تحمي وتعزز النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتتيح تحرير التجارة، وتزيد من فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق. وينبغي إعادة التأكيد على المبادئ التي يقوم عليها النظام التجاري المتعدد الأطراف، كما ينبغي تعزيز المنظمات الدولية الناشطة في مجال التجارة المتعددة الأطراف بوصفها جزءاً من عملية تحقيق هذه الأهداف.

٣٣ - وستستمر صادرات السلع الأساسية في القيام بدور رئيسي في اقتصادات معظم البلدان النامية وفي المساهمة بصورة حاسمة في عائدات الصادرات وفي الاستثمارات. وهناك حاجة إلى تحسين عمل أسواق السلع الأساسية وإيجاد ظروف أكثر ثباتاً ويمكن التنبؤ بها. ومن شأن التنوع أن يساعد البلدان النامية على زيادة عائداتها من الصادرات وتثبيتها. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف التدابير اللازمة لدعم هذه المساعي.

٣٤ - ويعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي عاملاً مهماً في توسيع نطاق التجارة والاستثمار في البلدان النامية. وينبغي أن تسعى البلدان النامية إلى تشجيع التكامل الاقتصادي وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بينها. وينبغي أن تغطي هذه الجهود بتشجيع ودعم من البلدان المتقدمة النمو وكذلك من المنظمات الدولية.

٣٥ - وينبغي دعم بلدان أوروبا الشرقية في الجهود التي تبذلها لكي تندمج في الاقتصاد الدولي، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، انضمامها إلى المؤسسات الدولية. ومن شأن هذا أن يعود بالنفع على أهلها وعلى بقية العالم؛ ويجب ألا يحول ذلك النظر عن الأولوية العالية الممنوحة للتعاون الإنمائي الدولي مع البلدان النامية. وسيعزز اندماج بلدان أوروبا الشرقية من دورها كشريك تجاري نشط، وكسوق للتكنولوجيا ومصدر لها.

٣٦ - وينبغي أن تؤدي منظمة الأمم المتحدة دوراً كبيراً في التعاون الدولي لتنشيط التنمية في التسعينات. وتحمل جميع البلدان الأعضاء فيها مسؤولية إضفاء المزيد من الفعالية والكفاءة عليها. فالأمم المتحدة محفل فريد من نوعه يستطيع فيه مجتمع الأمم طرق جميع القضايا بصورة متكاملة. وتقدم وكالاتها المتخصصة العديدة مساهمة لا غنى عنها للتنمية. وهي تتحمل مسؤولية رئيسية في المهمة الكبيرة المتمثلة في تنشيط النمو والتنمية في التسعينات.

٣٧ - وتوافق الدول الأعضاء على العمل من أجل تحقيق نتائج مثمرة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المقبل المعني بأقل البلدان نمواً، وفي إعداد استراتيجية إنمائية دولية جديدة، وفي مؤتمر القمة العالمي للطفل، وفي الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي ستعقد في عام ١٩٩١، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل في عام ١٩٩٢، وفي الاجتماع الدولي المعني بالسكان الذي سيعقد في عام ١٩٩٤.

٣٨ - وتتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رسمياً بدفع عجلة الحوار المتعدد الأطراف والاستجابة للتحديات والالتزامات الواردة في هذا الإعلان عن طريق السياسات الوطنية وتعزيز التعاون الدولي، والإبقاء على تنفيذ هذا الإعلان قيد الاستعراض السياسي.

الديون، بما في ذلك البلدان المدينة بالدرجة الأولى لدائنين رسميين أو لمؤسسات متعددة الأطراف.

٢٧ - ويتطلب الأمر توفير موارد كبيرة بشروط تساهلية لتمكين البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، من مواجهة تحديات التسعينات. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تنفذ تعهداتها بتحقيق الهدف الدولي المتفق عليه والمتمثل في تكريس ٧٪ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، و ١٥٪ في المائة لأقل البلدان نمواً. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تزيد من معونتها كماً وكيفاً. وينبغي أن ينظر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في توفير موارد إضافية ملائمة لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي تناول المشاكل والاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية.

٢٨ - وتكتسب القدرة العلمية والتكنولوجية أهمية متزايدة في مجال تنمية البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى خلق وتطوير قدرات ذاتية في هذا المجال.

٢٩ - والأخطار التي تهدد البيئة في الوقت الراهن تعتبر مصدر قلق مشترك للجميع. وينبغي أن تتخذ جميع البلدان تدابير فعالة من أجل حماية البيئة وتحسينها وفقاً لقدرات ومسؤوليات كل منها، مع أخذ الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية بعين الاعتبار. وتحمل البلدان المتقدمة النمو، بوصفها هي المصادر الأساسية للتلوث، المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ التدابير الملائمة على سبيل الاستعجال. والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في البلدان النامية أمران أساسيان لمواجهة المشاكل الناجمة عن تدهور البيئة وكذلك لحمايتها. وسيلزم توجيه موارد مالية جديدة وإضافية إلى البلدان النامية. وينبغي دراسة الطرائق الفعالة لتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً ونقلها إلى البلدان النامية بصفة خاصة، بما في ذلك منح شروط تساهلية وتفضيلية.

٣٠ - وينبغي أن تكون المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في وضع يمكنها من الاستجابة للاحتياجات الإنمائية المتزايدة للبلدان النامية في التسعينات. وينبغي أن توفر لها الموارد الكافية اللازمة لدعم التنمية في الأجل الطويل ولتسهيل الإصلاح الهيكلي وتمويل البرامج الرامية إلى تخفيف حدة العواقب الاجتماعية الضارة للتكيف بالنسبة للفئات الفقيرة والضعيفة.

٣١ - وينبغي أن تسعى البلدان إلى تخفيض النفقات الموجهة إلى الأغراض العسكرية، وبذلك تتيح إمكانية زيادة الإنفاق على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لصالح جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي استكشاف إمكانية توجيه بعض المبالغ المتوفرة نتيجة هذه التخفيضات عن طريق الآليات المالية لأغراض التنمية.

٣٢ - ويعد قيام نظام تجاري متعدد الأطراف، مفتوح وموثوق به أمراً أساسياً لتشجيع النمو والتنمية. ويجب كبح جماح أية نزعات توجد حالياً أو مستقبلاً باتجاه اتخاذ إجراءات انفرادية وثنائية وتآكل النظام التجاري المتعدد الأطراف. كما ينبغي مقاومة الحماية في كل مكان؛ وينبغي احترام الالتزام بتجميد التدابير الحماية والعدول عنها. ومن الأهمية بمكان